المرسوم خوّل سلطات الانتداب في فلسطين صلاحيات قمعية واسعة، فمنح المندوب السامي صلاحية وضع «أحكام للمحافظة على الأمن العام والدفاع عن فلسطين حين وقوع الطوارىء»[٢٤]، يمكن بواسطتها فرض الرقابة على المطبوعات والموصلات ووسائل المخابرة، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومراقبة على المطبوعات والمواصلات ووسائل المخابرة، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومراقبة الموانىء والمطارات والنقليات البرية والجوية والبحرية، والتجارة والتصدير والاستيراد والانتج والزراعة، واستملاك الأموال ومراقبتها ومصادرتها، والاستيلاء على المواد الغذائية ومصادر الطاقة من أيدي السكان[٢٥]. وعرّف المرسوم «الثوار المسلحين» بأنهم «عدو»[٢٦]، جزاؤهم والمتعاونين معهم الاعدام حكما (وكان هذا المرسوم باكورة مراسيم وقوانين وأنظمة مماثلة، صدرت خلال الحقبة الباقية من حكم الانتداب في فلسطين، و «طوّرت» في ضوء الحاجة إلى زيادة أدوات القمع وتوسيع مداها أثر اشتداد المعارضة العربية للبريطانيين والصهيونيين، واستغلت لاضطهاد عرب فلسطين والحاق الأذى بزعمائهم ونشيطيهم، خصوصا خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ثم طبقت، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ضد اليهود، اثر اشتداد معارضتهم للبريطانيين).

وفي سنة ١٩٣٢، تم أيضا إعادة تنظيم قسم التحقيقات الجنائية (أل ـ سي . أي . دي) في الشرطة وتقويته وتوسيع صلاحياته[٢٧].

غير أنه على الرغم من إصدار تلك القوانين من ناحية، واتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية في فلسطين من ناحية ثانية، لم تهدأ المعارضة العربية. كما استمر التوتر بين العرب واليهود على حاله، مما أدى إلى مقتل عدد من اليهود، من حين إلى آخر، من قبل مجهولين، وإلى اتلاف الممتلكات اليهودية في أماكن مختلفة[٢٨]. وفي صيف ١٩٣١ قامت السلطات باستبدال صناديق السلاح المختومة في المستوطنات اليهودية بأخرى تضم أسلحة رشاشة حديثة، «صالحة للدفاع عن النفس، ولكنها عديمة الجدوى للقتال على المدى الطويل»[٢٩]، فأعلن العرب الاضراب احتجاجا[٣٠]. وعقد في نابلس اجتماع لهذا الغرض[٣١]، إلّا أن السلطة فرقته بالقوة[٣٢]، موضحة في بيان أن ليس هنالك من جديد في مسألة تسليح المستوطنات، إذ أن هذا إجراء قديم معمول به منذ سنوات[٣٣]. كما عقد، في الوقت نفسه، أصحاب ومحررو الصحف العربية اجتماعا للاحتجاج على لجوء السلطات إلى استغلال «قانون منع الجرائم لكم أفواه الصحافة وتقييد حريتها»[٣٤]. وكان التوتر بين العرب والسلطات قد وصل، في تلك الأثناء، إلى حد دفع أعضاء اللجنة التنفيذية العربية أنفسهم إلى محاولة القيام بمظاهرة، في أواخر آب (أغسطس)، أحتجاجا على السياسة البريطانية في فلسطين، إلا أن الشرطة قاومت المظاهرة وعرقلت سيرها، بعد أن تصرفت بفظاظة مع أعضاء اللجنة[٣٥]؛ فاحتج العرب على ذلك أيضا[٣٦].

وعلى صعيد آخر، كان العرب قد أنشاؤا، في شباط (فبراير) ١٩٣١، «صندوق الأمة»، بهدف تشجيع الزراعة العربية أساسا[٣٧]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣١، اتخذوا قرارات «بتشجيع المصنوعات والمؤسسات العربية الوطنية... ومقاطعة المصنوعات والمحصولات والمؤسسات والمتاجر الصهيونية عامة... والاستغناء عن البضائع الأجنبية»[٣٨]، قدر الامكان. وفي الشهر التالي، أصدرت اللجنة التنفيذية العربية نداء إلى العالمين العربي والاسلامي لمقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية في تلك البلدان، لأن «قضية فلسطين إنما هي... قضية العرب... والعالم الاسلامي»[٣٩] أيضا.

وخلال ٧ ـ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، عقد في القدس، بمبادرة من الحاج أمين الحسيني، المؤتمر الاسلامي العام، بحضور مندوبين من عدة بلدان عربية واسلامية للعمل من أجل قضية فلسطين. وكان من بين أهداف المؤتمر وضع «دستور يشمل فكرة بقائه وانعقاده دوريا